

الحياة الاقتصادية بإفريقية في العهد الحفصي من خلال نوازل البرزلي والونشريسي وكتب الحسبة^(*)

د. حافظ حادة

باحث في العلوم الإسلامية
(تونس)

لم تحظ الدراسات التاريخية الخاصة بالحياة الاقتصادية بإفريقية في العصر الوسيط بالاهتمام الكافي لدى الباحثين المعاصرين، نظرا لقلّة المصادر التاريخية التقليدية وعدم تنوّعها وضحالة المعلومات الاقتصادية الواردة فيها وتشنّتها وصعوبة الإلمام بها. (1)

ولمواجهة هذا النقص في المعلومات، اتّجه بعض الباحثين المهتمين بالشأن الاقتصادي لإفريقية في العصر الوسيط إلى الاستعانة بنوع جديد من المصادر التي لم يتعودوا الرجوع إليها في مجال الدراسات التاريخية والاقتصادية، وأعني بذلك كتب الفقه عموما، وكتب النوازل خصوصا، لما تتضمنه من الأحداث التاريخية والقضايا الحضارية، النابعة في جلها من واقع الحياة اليومية، والتي سعى فقهاء المالكية بإفريقية من خلال فتاويهم إلى

(*) أطروحة دكتوراه في العلوم الإسلامية أعدّها الباحث حافظ حادة بإشراف الأستاذ نجم الدين الهنتاتي، نوقشت بالمعهد العالي لأصول الدين بتونس - جامعة الزيتونة - في 2 جوان 2009، 393 صفحة مرقونة.

تأصيلها وإيجاد الحلول المناسبة لها، مما يجعلها تستجيب لمقتضيات الواقع المتغير من جهة، وتتسجم مع الأحكام الشرعية الثابتة من جهة أخرى.

الأهمية التاريخية للمصادر الفقهية

يعتبر روبرت برنشفيك أول من نبّه إلى الأهمية التاريخية للمصادر الفقهية⁽²⁾ وضرورة الاعتماد عليها⁽³⁾ نظراً لما احتوت عليه من معلومات تاريخية واقتصادية متنوعة قلّ نظيرها⁽⁴⁾، لاسيّما أن أغلب هذه المصادر تتميز بسلامتها من إمكانية الطعن في صحة مضامينها، إذ لا أثر للتلبّيس فيها أو التمويه.

وبالرغم من أهمية هذه المصادر الفقهية وقيمتها التاريخية، فإن الموضوعية العلمية تقتضي الإشارة إلى بعض النقائص التي شابت الكثير منها سواء من الناحية الشكلية أو الجوهرية، لعل من أبرزها غياب العديد من المعطيات الأساسية داخل النوازل الفقهية، المتعلقة بهوية أصحابها، أو مكان وقوعها، أو تاريخ حدوثها، ممّا يجعلها في كثير من الأحيان تبدو كأنها مجرد مسائل نظرية، أو مواقف افتراضية بعيدة عن أرض الواقع، إضافة إلى صعوبة التعامل مع بعض النوازل المعقدة في سياقاتها الفكرية وصياغاتها اللفظية، واستعمال الفقهاء لبعض المصطلحات التي يعسر على غير المتخصص في العلوم الإسلامية فهم محتواها أو إدراك معناها، ممّا يجعلها أحياناً غير قادرة على إسعاف الباحث بالمادة العلمية المطلوبة.

ولعل ما يبرر هذه النقائص - في اعتقاد الباحث - هو أن الهدف الأصلي من تأليف هذه المصادر الفقهية لم يكن التأريخ للأحداث والوقائع اليومية، بقدر ما كان الهدف منها البحث عن الأحكام الدينية والتشريعات الفقهية المستحدثة، لتقديم الحلول الكفيلة بالإجابة عن أهم التساؤلات المطروحة في واقع الناس المعيش ومعالجتها وفقاً لمقتضيات هذا الواقع، ومتغيراته المستحدثة.

لذلك فإن محاولات التشكيك في قيمتها التاريخية والدعوة إلى توخي الحذر عند التعامل معها، تبدو مبالغاً فيها، لأن هذه المصادر لئن بدت من الوهلة الأولى محدودة الفائدة، أو عديمة الجدوى في الحقلين التاريخي

والاقتصادي، بحكم طابعها الديني، فإن الباحث إذا كثّف من جهوده في نفض غبار الإهمال عنها، واجتهد في دراستها بشيء من الأناة والصبر، وتعمّق في استنطاق مضامينها والتأمل فيها بكل موضوعية، فإنه سيجد فيها الكثير من المعلومات المفيدة والحقائق الثمينة، التي تساعده في معرفة خصائص المجتمع في تلك الفترة، ومن ثمة إعادة قراءة تاريخ الحضارة الإسلامية من جديد، على أسس متينة.

ويمكن القول إن أغلب هذه المصادر الفقهية تكتسي أهمية بالغة في مثل هذه الدراسات، إذ أن دورها لا يقتصر على الرجوع إليها للتعرف إلى الفقه كفن من الفنون، أو علم من العلوم، بل تتجاوز ذلك لتكون مددا لمن يؤرخ للمجتمعات أو يتعرّف إلى الحضارات (5).

وقد اختلفت مواقف الباحثين حول الأهمية التاريخية لهذه المصادر الفقهية في مجال الدراسات الاقتصادية وكيفية التعامل معها كمصادر ذات صلة بالتاريخ الاقتصادي للعالم الإسلامي الوسيط (6).

وتعتبر التجربة التونسية في هذا المجال تجربة محدودة ومقتصرة على بعض المحاولات الفردية بالرغم من تنبيه محمد الطالبي إلى الأهمية البالغة لهذه المصادر الفقهية في مجال الدراسات التاريخية، وتأكيد سعد غراب قيمتها الاجتماعية، باعتبارها منجما ثريا بالمعلومات الاجتماعية والاقتصادية بمختلف أنواعها (7).

التعريف ببعض المصادر الفقهية المعتمدة في البحث

لقد اعتمد الباحث في إعداد هذه الأطروحة بصفة أساسية على مصدرين فقهيين هامين يعودان إلى الفترة الحفصية، هما: جامع الأحكام للبرزلي، والمعيّار للونشريسي.

ويعتبر جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، لأبي القاسم البرزلي (ت 841 هـ - 1438م) موسوعة فقهية احتوت على فتاوى مالكية تمتد زمنيا من فترة التأسيس إلى العهد الحفصي.

ويتميز هذا الكتاب بوضوح منهجه الواقعي المتمثل في إيراد النوازل المأخوذة جلها من واقع الحياة المعيشة، مما يجعلها توفر مادة ثرية للمؤرخ. فالبرزلي كثيرا ما يتطرق أثناء عرضه للنوازل أو الفتاوى إلى ذكر بعض الأحداث التاريخية أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي وقعت في عصره أو قبل ذلك، ناقلا تفاصيلها أحيانا من المصادر المكتوبة أو الروايات الشفوية، وأحيانا أخرى من مشاهداته الشخصية، بصفته شاهد عيان على عصره، مستعملا في ذلك عدة ألفاظ تدل على مدى التصاق هذه النوازل بالواقع المعيش، كقوله نزلت نازلة، أو وقعت، أو حدثت، مصرّحا في بعض الأحيان بالأمكان التي حدثت فيها، كأن يقول إن هذه الواقعة وقعت بتونس، أو هذه النازلة نزلت بصفاقس، أو الجريد أو غرناطة، أو غير ذلك.

كما يستعمل في فتاويه بعض الكلمات، مثل العادة، العرف، العمل عندنا، الجاري به العمل، مما يدلّ على وعيه التام وإدراكه العميق بتغيّر الأحوال وضرورة التفاعل معها، وإيجاد الحلول الكفيلة باستيعابها والانسجام معها، وفقا للضوابط الشرعية والأحكام الفقهية.

إنّ المنهج الواقعي الذي اعتمده البرزلي في مؤلفه يجعل منه مصدرا ثريا، ومنجما خصباً للمعلومات التاريخية والاقتصادية، لا غنى عنه لأي باحث في مجال التاريخ الاقتصادي لإفريقية في العصر الوسيط، باعتباره أحد أهم المصادر ثراء وخصوبة بالنسبة إلى الفترة الزمنية التي كتب فيها.

ويعتبر المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت 914 هـ / 1508 م) موسوعة ضخمة للفقهاء المالكي في المغرب العربي.

اعتمد الونشريسي في معياره على عنصر تاريخي واقعي يتمثل في العرف الجاري، لذلك كثيرا ما نجد في بداية بعض الأجوبة المقترحة لبعض النوازل عبارات مثل : جرى العرف، العادة ببلادنا، مما يدل على التصاق هذه النوازل بالفقهية بالواقع المعيش.

تتجلى قيمة المعيار وعلو مكانته، فقها وتاريخا، في احتوائه على الكثير من النوازل التي تختلف أساسا عن الافتراضات النظرية التي طالما شغبت الفقه وضخمته وعقدته (9). فكانت هذه النوازل في أغلبها عبارة عن مجموعة من التجارب الواقعية التي عاشها الناس فعلا في هذا الجناح الغربي من العالم الإسلامي، بكل ما فيها من أحداث، تكشف عن روح العصر وأحوال المجتمع الاقتصادية في تلك الفترة الزمنية، مما يجعل من المعيار مصدرا أساسيا لا غنى عنه للباحث في المجالين التاريخي والاقتصادي لإفريقية والغرب الإسلامي عموما في العصر الوسيط، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى الباحث في مجال الأحكام الفقهية والعلوم الشرعية.

مظاهر الحياة الاقتصادية بإفريقية في العهد الحفصي

إفريقية بلاد واسعة ومملكة كبيرة (10)، تمتد حدودها الجغرافية طولا من طرابلس الغرب من جهة برقة شرقا (11) إلى طنجة الخضراء غربا (12) وعرضا من البحر الشامي - البحر الأبيض المتوسط - إلى الرمال - الصحراء الكبرى - التي هي أول بلاد السودان (13).

وتميّزت هذه الحدود طيلة العهد الحفصي بعدم الثبات، لأن الحدود في العصر الوسيط لم تكن تحكمها المقاييس والضوابط المتعارف عليها اليوم بين الدول الحديثة. (14)

وبالرغم من ذلك تمكنت الدولة الحفصية، التي تزامن ميلادها مع مطلع القرن 7هـ / 13م، من بسط نفوذها السياسي على كامل إفريقية لمدة زمنية تزيد على ثلاثة قرون ونصف، عاشت أثناءها البلاد أبهى أيامها (15) لاسيما بعد أن تمكنت الدولة من كبح جماح الأعراب وكسر شوكة القبائل المتمردة (16) ومسك أعنتهم عن التغلب والاستبداد وانتزاع ما في أيديهم من الأمصار (17)، الأمر الذي مهد لانبعث نهضة حضارية حقيقية استعادت بها إفريقية سالف مجدها. (18)

وقد شمل هذا التطور الجانب الاقتصادي لاسيما النشاط الفلاحي، والنشاط التجاري، وكذلك الصناعي.

النشاط الفلاحي

تميز النشاط الفلاحي بإفريقية في العهد الحفصي بجملة من الخصائص من أهمه :

- غموض الوضعية العقارية للأراضي الزراعية وتنوّع ملكيتها، مما استدعى تدخّل أبرز فقهاء المالكية بإفريقية في ذلك الوقت لمناقشة هذه المسألة، بحثاً عن الحلول الشرعية المناسبة لها، إذ أن أغلب الأراضي كانت مملوكة للمخزن - أو الدولة - (19) ممّا جعل السلاطين يقطعون الكثير منها للعديد من الشخصيات العامة، وبعض الفئات الاجتماعية، أو يفوتون فيها بالبيع، أو يعرضوها للبراء (20)، الأمر الذي أدى إلى إهمال الكثير منها، لاسيما أنها تظلّ السنين الطويلة بأيدي مالكيها دون رقابة تذكر.

- صعوبة إثبات ملكية الأراضي الخاصة بواسطة عقود الملكية أو رسوم الحوز، خاصة أن هذه العقود كانت تعاني في مجملها من عدة عيوب شرعية أفقدتها في كثير من الأحيان أهميتها وفائدتها (21).

- انتشار نظام شركة الملك أو الملك المشاع، وغياب أكثر أصحاب الأراضي المشتركة الذين كانوا يسكنون المدن (22) ولا يترددون على أراضيهم إلا بين الحين والآخر، ممّا تسبب في إهمال الكثير منها وتحويلها إلى أراضي بياض وبور (23).

- المساهمة الإيجابية لأراضي الأحماس في التقليل من آثار الفقر بين أفراد المجتمع بفضل ما قدمته من مساعدات هامة، لاسيما لبعض الفئات المحتاجة، والإنفاق على العديد من المؤسسات العمومية. ورغم هذه المساهمة الإيجابية، فإن الكثير من هذه لأراضي قد أهملت بسبب الشروط المجحفة التي كان بعض المحبسين يشترطونها للاستفادة منها، أو لغياب من يقوم عليها ويتفقدوها (24).

- فرض الدولة الحفصية العديد من الضرائب المالية التفسيرية على الأراضي الفلاحية. (25) ولئن أفتى بعض الفقهاء بشرعية هذه الضرائب لحاجة بيت المال لذلك، فإن هذه الضرائب قد مثّلت آنذاك عبئا ثقيلا على كاهل

الفلاحين، لأنها لم تكن في حقيقة الأمر سوى محاولة ظالمة من الدولة للاستحواذ على فائض الإنتاج وحرمان المنتج المباشر — أي الفلاح — من الاستفادة من مجهوده الذاتي.

— تنوّع استغلال الأراضي الفلاحية، حيث استغلّ أكبر قسم منها في مجال زراعة الحبوب وغراسة الأشجار المثمرة، وخصصت بعض المساحات الصغرى لبعض الأنشطة الفلاحية المختلفة، وتركزت مساحات أخرى ببيضاء — غير مستغلة فلاحيا — أو مخصصة كمراعي للماشية والحيوانات.

— مثّلت مسألة مياه الريّ أبرز مشاغل السكان بإفريقية، نظرا لقلة الأمطار بها، ولطول مواسم الجفاف المتعاقبة. وبالرغم من انتشار بعض المصادر الطبيعية للمياه، فإن أنظمة الريّ في العهد الحفصي لم تعرف تطورا ملحوظا، بل حافظت على نفس الوسائل والأساليب التي كانت متبعة في العصور السابقة إذ لم نلاحظ من خلال النوازل الفقهية تطورا هاما في هذا المجال. فقد اعتمد السكان في جلب المياه على السواقي والجسور والسدود الترابية، وتوزيعها بينهم عن طريق التداول والتناوب ⁽²⁶⁾ متبعين في ذلك الطريقة التقليدية المعهودة منذ أزمنة بعيدة. ويتمثل ذلك في أن يسقي الأول فالأول، أو الأعلى فالأعلى، فإذا اكتفى أرسل الماء إلى من تحته ⁽²⁷⁾ الأمر الذي ترتبت عنه العديد من المنازعات والمشاحنات بين المنتفعين بهذه المياه المخصصة للريّ.

— تنوّع الإنتاج الفلاحي تنوعا كبيرا، سواء في المجال النباتي أو الحيواني. فقد شمل الإنتاج النباتي أساسا الزراعات الكبرى، مثل زراعة الحبوب والأشجار المثمرة والخضر والبقول والمقاي. ⁽²⁸⁾

وكثيرا ما تعرّض هذا الإنتاج إلى العديد من الجوائح البشرية مثل للصوص والأعراب أو الآفات الطبيعية مثل القحط والجذب والجراد والدود.

أمّا بالنسبة إلى الإنتاج الحيواني، فقد شمل تربية الماشية والدواجن والحمام والنحل.

كما احترّف الكثير من السكان لاسيّما سكان السواحل مهنة الصيد البحري، الذي مثّل في ذلك الوقت رافدا هاما من روافد الإنتاج الحيواني، لما وفره خاصة من كميات من لحوم الأسماك.

- بروز العديد من علاقات الإنتاج والأنظمة التعاقدية الفلاحية، مثل تأسيس الشركات الفلاحية التي كانت تعقد بين صغار الفلاحين وفق شروط متفق عليها بينهم⁽²⁹⁾، وانتشار نظام الخماسة الذي اعتبر آنذاك من أوسع الأنظمة التعاقدية انتشارا وأشدها تعقيدا، ممّا أثار الكثير من الجدل بين فقهاء المالكية بإفريقية حول حقيقة الخماسة هل هي شركة أم إجارة؟ وبالتالي هل أن الخمّاس شريك أم أجير ؟⁽³⁰⁾

النشاط الصناعي

لم يكن المجتمع الحفصي مجتمعا صناعيا بآتم معنى الكلمة، بالرغم من انتشار العديد من الصناعات والحرف التي اعتمدت بالأساس على الثروات المعدنية الطبيعية والمواد الأولية النباتية والحيوانية، ممّا يدلّ على تواضع هذا النشاط الصناعي الذي تميّز في تلك الفترة بالخصائص التالية :

- تعدّد الصناعات والحرف، وانتصاب العديد من المحلات الصناعية داخل أسوار المدن، مثل دور الدبغ وغسالات الجلود وأفران الفخّار، ممّا تسبّب في إزعاج المتساكنين وإغلاق راحتهم بصفة مستمرة، لما تحدّثه هذه الصناعات من الضّرر المتمثّل في الروائح الكريهة والقاذورات والدخان والأصوات المزعجة.⁽³¹⁾

- تفتّن الدولة - بدعم كبير من الفقهاء - إلى خطورة الأضرار الصناعية على صحة السكان وسلامة البيئة ونظافة المحيط الحضري، ممّا جعلها تسعى إلى إخراج هذه المحلات الصناعية بالقوة إلى خارج أسوار المدن، مثّلما جاء في إحدى النوازل " أن قوما كانت لهم دور للدبغ بداخل مدينة القيروان قديمة على مر الأزمان، فأخرجهم بعض العمال من دورهم لدور بناها لهم خارج السور معدة للدبغ "⁽³²⁾.

- الوعي المبكر لدى أبرز فقهاء المالكية آنذاك بأهمية البيئة ونظافة المحيط من خلال فتاويهم الداعية إلى قطع كل أنواع الضرر، بل إن بعضهم ذهب إلى حدّ إباحة " لمن أضر به الدخان المحدث بسبب الفرن أن يقطعه، فإن لم يقدر على قطعه إلا بالهدم، فله أن يهدم ذلك الفرن " (33).

- بروز ظاهرة تقسيم العمل بين أصحاب الأموال والصناع والحرفيين الذين تحولوا إلى مجرد أجراء يعملون لفائدة أصحاب رأس المال، ممّا أدى إلى تنامي الشعور لدى العديد من الطوائف الحرفية بضرورة التضامن والتعاون لمواجهة تسلّط أصحاب العمل و طغيان رأس المال. جاء في إحدى النوازل أن مجموعة من الحرفيين وبعض التجار اتفقوا على " أن يخرج كل واحد منهم درهما صغيرا يعرف بدرهم الفائدة، وتجمع هذه الدّراهم بيد أحد الثّقات المنفق عليه بينهم يستعينون بها وقت الحاجة لاسيّما عند دفع المغارم المخزنية " (34).

- انتشار بعض السلوكيات السلبية لدى الصناع والحرفيين، مثل الغش والتدليس في العمل، (35) ممّا أفقد العديد من الصناعات قيمتها وحسن جودتها، وعدم التزامهم بالشعائر التعبدية وغيابهم في أكثر الأحوال عن حضور صلاة الجمعة (36)، وإتيانهم المنكرات في محلاتهم الصناعية مثل شرب الخمر وأكل لحم الخنزير (37).

- نظرة المجتمع الدونية لبعض الصناعات والحرف، واعتبار أصحابها غير أكفاء لتولي المناصب الدينية الرفيعة مثل الإمامة (38) بسبب ممارستهم لمثل هذه الصناعات، التي تتسبب في نتانة روائعهم وقذارة ثيابهم، حتى أن بعض الناس كان يتحاشى الصلاة بجانبهم في المسجد. (39)

النشاط التجاري

عرف النشاط التجاري بإفريقية في العهد الحفصي تطورا ملحوظا بفضل الموقع الجغرافي المتميز لإفريقية، ممّا جعلها طيلة العصر الوسيط بمثابة المعبر البشري والقنطرة التجارية التي لا محيد عنها للقوافل التجارية.

وقد اعتمد النشاط التجاري في ذلك الوقت على :

- شبكة واسعة من المسالك البرية والبحرية الرابطة بين مختلف المدن الداخلية والبلدان الأجنبية، كانت بمثابة حلقة الوصل الأساسية في حركة التبادل التجاري الداخلي والخارجي، بالرغم من أن أغلب هذه المسالك كانت محفوفة بالمخاطر والمخاوف، بسبب انعدام الأمن وسيطرة العدو، مما جعل المرور منها متعذراً في أكثر الأوقات (40).

- تعدد الأسواق التجارية (سوق الربع وسوق الغزل وسوق الدباغين وسوق العطارين) والفنادق (فندق الزيت وفندق الرماد وفندق النصارى) وانتشارها في مختلف المدن الكبرى، وتمركز أغلبها في قلب المدينة، لاسيما حول الجامع الأعظم.

- تنوع تقنيات ووسائل التعامل التجاري، سواء كان ذلك على مستوى التبادل السلعي أو على مستوى التعامل النقدي، الذي حافظت من خلاله العملة الذهبية (الدينار) على قيمتها المرتفعة بخلاف العملة الفضية (الخروبة والقيراط والحدوس والدرهم) التي تعرضت للعديد من محاولات التزييف والتدليس طيلة العهد الحفصي.

- ظهور العديد من المنكرات داخل الأسواق، مثل أنواع البيوع الفاسدة والعقود الربوية والتلاعب بالأسعار واستفحال ظاهرة الغش وانتشار السرقة والجهل بالأحكام الشرعية والحلف بغير الله وإهمال الكثير من أهل الأسواق للصلاة، لاسيما صلاة الجمعة، وخروج النساء إلى الأسواق، ومخالطتهن للرجال وسفلة السماسرة، والتلفظ ببذاء الكلام ولبس الثياب الرقيقة والتبرج وجلوسهن في الحوانيت وإطالة الوقوف أمام أفران الخبز لغير حاجة، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الزنا بين الخدم خاصة (41).

الخاتمة

يمكن أن نخرج بثلاث ملاحظات رئيسية :

- غياب سلطة المخزن - أو الدولة الحفصية - على كافة المستويات الاقتصادية. فمن خلال النوازل الفقهية المدروسة لم نلاحظ حضور الدولة في

أي قطاع من القطاعات الرئيسية للاقتصاد باستثناء ممارستها لسلطة تعسفية على الفلاحين والصناعيين والتجار من خلال فرضها لعدة ضرائب ظالمة على الأراضي الفلاحية والمحلات الصناعية والأسواق التجارية، وتكليف مجموعة كبيرة من الجباة والمكّاسين من فاقدِي الدّمة وضعاف الدين لجمع هذه الضرائب بالقوة، حتّى أن بعضهم كان يتنكّر بلبس زي المتصوفة ويخرج للصّحاري والطرقاوت ويتعرض للتجار، حتّى لا يتمكّنوا من الفرار من دفع هذه المكوس.

وهنا نتساءل هل أن الدولة الحفصية اختارت في بعض مراحلها التاريخية أن تتخلّى طوعا عن وظائفها الأساسية كدولة منتجة، أو راعية للإنتاج على الأقل، لتكتفي بدور الجابي، همّها الوحيد جمع الضرائب والمكوس، دون أن تتحمّل مسؤوليّة المساهمة في الإنتاج؟ أم أن سبب هذا الغياب كما يعتقد البعض يتمثل في عدم وجود سلطة سياسية وإدارية قويّة النفوذ محكمة التنظيم، يمكنها أن تعتني بكل ما يهم البلاد من الناحية الاقتصادية؟

- الحضور القوي لسلطة الفقهاء الدينية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، من خلال مواقفهم الشرعية، وفتاويهم الفقهية ووعيمهم التام وإدراكهم العميق بتغير الأحوال وضرورة التفاعل مع المتغيرات، للمحافظة على مصالح الناس، وفق الضوابط الشرعية والأحكام الفقهية.

ومما يدلّ على هذا الوعي الاقتصادي والاجتماعي، المواقف الحاسمة للإمام الشهير ابن عرفة في العديد من القضايا الأساسية، مثل دعوته إلى نقل المحلات الصناعية المنتصبة داخل أسوار المدن، إلى خارجها، حماية لسلامة المتساكنين وحفاظا على نظافة هذه المدن وخاصة تشدده في عقوبة من تعرض لأموال الناس بالغش والتدليس، حتّى أنه رفض قبول وساطة تلميذه البرزلي بشأن أحد المتهمين بتدليس العملة وقد ظلّ هذا المتهم في السجن إلى أن مات، بل إن السلطان حين استشفع عنده لإطلاق سراح هذا السجين، قال إنه ليس في سجنِي، بل هو في سجن الإمام، ممّا يدلّ على قوة سلطة بعض الفقهاء آنذاك وعجز السلاطين عن مواجهتهم أو مخالفة أوامرهم.

- الحضور المكثف في النوازل الفقهية لمسألة الأعراب، هؤلاء البدو الذين شكلوا منذ أن وطئت أقدامهم أرض إفريقية، خطرا حقيقيا وتهديدا مستمرا لاستقرار البلاد وأمنها الداخلي، لكثرة فسادهم وتخريبهم لكل مظاهر العمران التي كانت إفريقية تفخر بها على غيرها من الممالك والبلدان في ذلك الوقت. ولعل هذا ما جعل بعض الفقهاء يفتون بعدم التعامل مع هؤلاء الأعراب اقتصاديا، من خلال مقاطعة بضائعهم وعدم شرائها، كلما كانت هي الغالبة على الأسواق، مثلما فعل الإمام البرزلي حين امتنع شهرا كاملا من شراء اللحم من السوق، بل إن الإمام ابن عرفة دعا إلى مقاتلتهم. لكن يبدو أن دعوته لم تلق دعما من بقية الفقهاء بدعوى أن الناس لا طاقة لهم بمقاومتهم، فضلا عن ضعف السلطة السياسية آنذاك عن ردعهم، بل إنها كانت تسترضيهم في غالب الأحيان بمنحهم الأراضي الإقطاعية لأخذ حكرها وعشرها.

وعموما يمكن القول إن الآثار السلبية التي تركها هؤلاء الأعراب أينما حلوا وأينما ذهبوا تدلّ على تحملهم مسؤولية ما حصل بإفريقية من خراب.

النشاط الفكري والثقافي
بجامعة الزيتونة خلال سنة 2009

نوعيّة النشاط	المنظّم	التاريخ	ع/ر
يوم دراسي بعنوان : ذكرى وفاء وعرفان للزيتونيين	وحدة بحث فقهاء تونس (المعهد العالي لأصول الدين بتونس)	2009/2/5	1
يوم دراسي بعنوان : مسار بعث المؤسسة وسبل إنجاحها	المعهد العالي لأصول الدين بتونس ومركز الأعمال بتونس وبن عروس وغرفة الصناعة والتجارة بتونس	2009/2/28	2
ورشة عمل علميّة دوليّة بعنوان : التعليم الديني بين التّأصيل والتّحديث	المعهد العالي لأصول الدين بتونس والإيسيسكو	7- 2009/4/8	3
يوم دراسي بعنوان : حوار مفتوح حول نظام إمد	جامعة الزيتونة	2009/4/10	4
يوم دراسي بعنوان : علماء القيروان وفقهاؤها	وحدات بحث : القرآن، وفقهاء تونس، والحديث والسيرة. (المعهد العالي لأصول الدين بتونس)	2009/4/15	5
يوم دراسي بعنوان : البعد الإنساني في التشريع لدى علماء القيروان وفقهاؤها	المعهد العالي لأصول الدين بتونس واللجنة الدولية للصليب الأحمر	2009/4/18	6
ندوة علميّة دوليّة بعنوان : موقع القيروان في الثقافة الإسلاميّة	مركز الدراسات الإسلاميّة بالقيروان والإيسيسكو	21-22- 2009/4/23	7

ع/ر	التاريخ	المنظم	نوعية النشاط
8	24- 2009/4/25	وحدة بحث تاريخ القيروان (مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان) ووحدة بحث ابن خلدون (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس)	ندوة علمية دولية بعنوان : إسهامات القيروان العلمية والتقنية
9	2009/4/27	جامعة الزيتونة	يوم إعلامي بعنوان : أفكار ومشاريع لبعث المؤسسات
10	2009/4/28	المعهد العالي لأصول الدين بتونس	محاضرة بعنوان : الإشعاع المتوسطي الاقتصادي بالقيروان من خلال النقود الإسلامية
11	28- 2009/4/29	المعهد العالي لأصول الدين بتونس والمعهد العالي للحضارة الإسلامية بتونس	المهرجان الثقافي والرياضي
12	2009/8/29	مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان	مسامرة رمضان بعنوان : منزلة الأمانة في الإسلام
13	7-8- 2009/10/9	المعهد العالي لأصول الدين بتونس ومؤسسة كونراد أديناور	ندوة علمية دولية بعنوان : الدين وثقافة السلم في العالم
14	10/10/ 2009	المعهد العالي لأصول الدين بتونس	محاضرة بعنوان : الإنسان في الإسلام والقانون الدولي
15	10/31/ 2009	المعهد العالي لأصول الدين بتونس	محاضرة بعنوان : التغيير بين الإلجازات والتحديات

ع/ر	التاريخ	المنظم	نوعية النشاط
16	14-15-11/16/2009	المعهد العالي للحضارة الإسلامية والإيسيسكو	مائدة مستديرة بعنوان : توظيف وسائل الاتصال الحديثة لنشر الثقافة الإسلامية
17	17-18-11/19/2009	مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان والإيسيسكو	ندوة علمية دولية بعنوان : مدرسة القيروان الطبية وموقعها في الطب العربي الإسلامي
18	18-11/19/2009	وحدة بحث الحديث والسيرة (المعهد العالي لأصول الدين بتونس)	ندوة علمية دولية بعنوان : مناهج المحدثين والعلوم الإنسانية
19	11/21/2009	وحدة بحث الحديث والسيرة (المعهد العالي لأصول الدين بتونس)	محاضرة بعنوان : مناهج المحدثين وأثرها على المورثين
20	2009/12/7	المعهد العالي للحضارة الإسلامية بتونس	درس افتتاحي بعنوان : ضوابط الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف
21	2009/12/8	وحدة بحث فقهاء تونس (المعهد العالي لأصول الدين بتونس)	يوم دراسي بعنوان : مائوية الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور (1909-2009)
22	2009/12/9	وحدة بحث فقهاء تونس (المعهد العالي لأصول الدين بتونس)	ورشة عمل حول علماء من تونس : أليفة أبي عمران الفاسي